**الحمد لله... السياسة لم تتمكن من فقء عينيّ المجلس الدستوري!**

22-09-2021 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

* **شارك على**
* fb
* tw
* [whatsapp](https://api.whatsapp.com/send?phone=&text=%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%85%d8%af+%d9%84%d9%84%d9%87...+%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a9+%d9%84%d9%85+%d8%aa%d8%aa%d9%85%d9%83%d9%86+%d9%85%d9%86+%d9%81%d9%82%d8%a1+%d8%b9%d9%8a%d9%86%d9%8a%d9%91+%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ac%d9%84%d8%b3+%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%b3%d8%aa%d9%88%d8%b1%d9%8a!%20https%3a%2f%2ftinyurl.com%2fyeyeavft)
* [telegram](https://telegram.me/share/url?url=https%3a%2f%2ftinyurl.com%2fyeyeavft&text=%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%85%d8%af+%d9%84%d9%84%d9%87...+%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a9+%d9%84%d9%85+%d8%aa%d8%aa%d9%85%d9%83%d9%86+%d9%85%d9%86+%d9%81%d9%82%d8%a1+%d8%b9%d9%8a%d9%86%d9%8a%d9%91+%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ac%d9%84%d8%b3+%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%b3%d8%aa%d9%88%d8%b1%d9%8a!)
* messenger
* linkedIn

**المجلس الدستوري اللبناني.**

**A+****A-**

**البروفسور أمين عاطف صليبا\***

سبق لي أن كتبت مقالتي "كي لا يصيبنا ما أصاب عائلة العميان" – "النهار" 6/9/2021، والتي كنت أقصد بها خوفي على [#المجلس الدستوري](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ac%d9%84%d8%b3+%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%b3%d8%aa%d9%88%d8%b1%d9%8a) من جراء الطعن الذي قُدِّمَ بوجه قانون الشِراء من بعض النواب وفقاً للمادة 19 من الدستور. وكان التخوف ان لا تطغى السياسة واهلها، الذين لا يتورعون عن نسيان خلافاتهم الظاهرة، ليتّحدوا بوجه قانون يتماشى مع روحية إتفاقية مكافحة الفساد الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي انضمَّ اليها [#لبنان](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86)، حيث جاء هذا القانون ليواكب متطلبات مكافحة الفساد والرشوة في الدول المعنية، ولا أعتقد ان هناك من هو أَولى بهذا التقيد اكثر من لبنان، الذي وصل إلى الإنهيار الاقتصادي والمالي بسبب ما اقدمت عليه الطبقة السياسية سحابة ثلاثة عقود من نهب المال العام، المُغطى بنصوص قانونية، مكَّنتهم من هذا التغول وسرقة مدخرات الشعب اللبناني، وهم نجحوا في تهريب اموالهم إلى الخارج، بتواطؤ مفضوح من المصارف ومن مصرف لبنان!

اكرر الحمدلله على أن المجلس الدستوري بقراره الصادر بتاريخ 16 الجاري، استطاع الانعتاق من الهيمنة السياسية عليه، وهذا مؤشر يُعوّل عليه، لأن هذا المجلس على ما يبدو قد يواجه امتحاناً مستقبلياً أشد خطورة من الطعن بقانون الشِّراء، عنيت بذلك تداول بعض الأفكار السياسية بالتمديد للمجلس النيابي! حيث سيكون يومذاك الإمتحان الأصعب. على أي حال، لن نستبق الأمور ولن ندخل في سبر آفاق المستقبل، لأن الله وحده عنده العِلم. لقد شبَّهت المجلس الدستوري عام 1996 "في رسالتي الماستر" بأنه لؤلؤة الطائف، لا بل اقول اليوم انه المولود الحقيقي للطائف رغم ولادته غير المكتملة، لأمور عدة دستورية لا مجال لتفصيلها في معرض هذه المقالة. قد يكون البعض إستاء من خلاصة هذا القرار، الذي ردَّ الطعن باستثناء حذف وتوضيح كلمتين وردتا في متن القانون، حيث جاء قراره في موقعه القانوني، وإن أغفل المجلس الإشارة في قراره إلى انه من حقه تفسير القانون في معرض الطعن، ووفق ما هو معتمد في اجتهادات المحاكم والمجالس الدستورية حول العالم منذ سبعينات القرن الماضي، والتأكيد على هذا النسق الإجتهادي المعروف بـ"التفسير البنّاء او الموجّه" (directive Interpretation) وذلك لكي يكون النص غير مخالف للدستور. نعم لقد اعطى المجلس الدستوري لنفسه هذا الموقع المرتقب والمُعوَّل عليه، لتجسيد مبدأ "دولة القانون" في لبنان، لأنه من المعروف ان غاية الطعن كانت تنطوي على فكرة إلغاء وصول الدكتور جان العلية المدير العام لإدارة المناقصات حالياً، إلى رئاسة هيئة الشراء وإلغاء "معهد باسل فليحان" تحت ستار ان وجوده كان بمثابة فارس من "فرسان الموازنة" للتصويب على صدقية رئيس الحكومة... هذا ما ورد في لائحة الطعن! قد يكون من حق الجهة السياسية المطالبة بذلك، لأن لا ضوابط على السياسة وما تنطوي عليه من وسائل ينطبق عليها مبدأ "ميكيافيللي" القائل: [الغاية تُبرِّر الوسيلة]. لكن علينا جميعاً في لبنان ان نعود إلى قرارة أنفسنا، لنقول ان الغالبية والمعارضة لن تبقى ثابتة في النظم البرلمانية الديموقراطية، كون ذلك يرتبط بقرار الشعب الذي هو من يُقرِّر طبيعة الغالبية، حالياً هذا هو حلم الأكثرية المُطلقة من اللبنانيين للتغيير، اللهم اذا احسنوا رصّ صفوفهم والذهاب إلى صناديق الاقتراع بموقف شبه موحد! لكن اعذروني انا شخصياً ليس لديّ الأمل في تحقّق ذلك. لذا على جميع القوى السياسية في لبنان تحييد المجلس الدستوري عن الخلافات القائمة بينها، ولنترك لهذا المجلس دوره الأساسي، لِيُجسّد فعلاً انه الحامي الأول والأخير لحقوق الشعب، وحقوق المعارضة داخل البرلمان، وبالتالي إبطال أي قانون تشوبه مخالفة دستورية، لأن الغالبية اليوم قد تتحول إلى أقلية غداً! وعلى امل ان تتحقق هذه النظرية يوماً ما، علينا في هذه المرحلة ان نُدعِّم موقع المجلس الدستوري، وإبعاده عن التجاذبات، بحيث لا يحتكم إلاّ إلى نص الدستور وشرعة حقوق الإنسان، وكل المبادىء الدستورية التي من شأنها تفعيل دولة القانون، لأن المجلس الدستوري تعرّض منذ ولادته في تسعينات القرن الماضي ولغاية الأمس القريب لمطبات وعوائق – لا داعي لنكء الجروح في ما خصّها – بل من المفترض أن نُعول على هذا القرار وما سيليه مستقبلاً، وكلنا امل بأن مسيرة دولة القانون على مسارها الصحيح، وخطوة بخطوة نستطيع اللحاق بركب دول العالم المُصنفة في عداد "دولة القانون" لأن الشعب اللبناني من حقّه ذلك، إذ في ظل مفهوم "الدولة القانونية" التي كانت سائدة، نُهِبَ الشعب اللبناني، ودمروا مستقبله ومستقبل اجياله، لأن النهب كان يحصل من جراء القوانين الناظمة للشراء وتلك الناظمة لعمل الصناديق بمختلف تسمياتها لِيُصبح اللبناني "شحّاداً" في وطنه. ختاماً نقول رغم تحفّظ البعض من هنا والبعض من هناك، عن قرار المجلس الدستوري – الذي وللأسف لم يعره الإعلام المرئي والمكتوب الأهمية التي من المفترض منحه اياها، إذ في فرنسا تتصدر عناوين أمهات الصحف الفرنسية قرارات المجلس الدستوري، لأن هناك [ونأمل يوما ما في لبنان ان يتحقق] رأياً عاماً يُتابع ويُحاسب السلطة السياسية، التي تنحني امام الإرادة الشعبية. وعليه يجب ان يبقى المجلس الدستوري في موقعه الصحيح، ويتقيد بنص الدستور والمبادىء ذات القيمة الدستورية، بحيث لا ينزل إلى مستوى المبادئ القانونية العامة، التي تتظلّل بنص القانون وليس الدستور! مع الرجاء ان تبقى البصيرة سالمة لِما فيه مصلحة لبنان.